مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

إندونيسيا

الإسلاميون – الشيعة – الصوفية

الكتـــاب الخامس والسبعون – مارس (آذار) 2013
كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

شبكة الإسلام الليبرالي في إندونيسيا النشأة والتطور

لؤي عبدالباقي(*)

بعد السقوط المفاجئ لنظام الرئيس الإندونيسي سوهارتو (الذي كان يعرف بنظام العهد الجديد) في عام 1998، انطلق عهد الإصلاح والتحول الديمقراطي الذي رفع قيود الحكم الشمولي البائد عن الحريات الأساسية، وعلى رأسها حُرّيتَا التعبير والتنظيم، ففتح بذلك الباب واسعا أمام مختلف التيارات السياسية والاجتماعية والفكرية، لتعبّر عن نفسها بحرية ووضوح، ولتنظم أنشطتها ضمن أُطر قانونية وهيئات شرعية معترف بها. فانتشرت الجمعيات والمنتديات الثقافية والاجتماعية وتكاثرت الأحزاب السياسية بشكل غير مسبوق. وفي الحقيقة أن تلك الجمعيات والأحزاب المختلفة لم تكن جديدة على الساحة الإندونيسية إلا من حيث الإطار القانوني والصفة الشرعية الدستورية، إذ أنها جاءت لتعبر عن تيارات فكرية وتوجهات دينية وسياسية كانت موجودة ومنتشرة في المجتمع الإندونيسي، إلا أنها كانت مكبوتة ومحرومة من التعبير عن نفسها بشكل معلن ومنظم.

(*) باحث وكاتب ومدير معهد الحكمة للدراسات العربية والإسلامية.

تُسلِّط هذه الدراسة الضوء على واحدة من تلك الحركات الفكرية التي نشأت ضمن سياق عهد الانفتاح على الحريات والتحول الديمقراطي في إندونيسيا؛ وعرفت باسم «شبكة الإسلام الليبرالي»، وهي ما زالت تصارع لتجد لنفسها موطئ قدم على خارطة التيارات الإسلامية في أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث عدد السكان. ورغم حداثة نشأتها، وضعف خبرة مؤسسيها الشباب في ذلك الحين، إلا أن هذه الشبكة الناشئة استطاعت وفي وقت قصير نسبيا، أن تكتسب صدى إعلاميا واسعا على المستوى الوطني، واهتماما أكاديميا لافتا على الصعيد العالمي؛ الأمر الذي أثار تساؤلات وشبهات كثيرة حول مصادر تمويلها والجهات التي تقف وراءها وتدعمها، وحول الهدف الحقيقي لهذا الدعم الخارجي الذي تتلقاه! بل إن حجم الانتقاد لهذه الشبكة والاستياء أو الارتياب من توجهاتها ونشاطاتها، كما ستُبين هذه الدراسة، وصل لدرجة صدور فتاوى من بعض الجهات الدينية تتراوح بين تحريم وتكفير الانتماء إلى هذا التيار، إضافة إلى توجيه أصابع الاتهام بالتخوين والارتباط بأجندات خارجية تخدم مصالح الجهات الغربية التي تدعمها وتمول نشاطاتها.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتطرح أسئلة أصبحت مُلحَّة في سياق البحث عن تصور حقيقي لمستقبل الفكر الإسلامي وللواقع السياسي الديمقراطي في إندونيسيا. أهم هذه التساؤلات: أين هو الموقع الحقيقي لـ«شبكة الإسلام الليبرالي» في خريطة الفكر والحركة الإسلامية الإندونيسية؟ ما هو حجم الحيز الذي استطاعت هذه الحركة الصاعدة أن تحتله في أوساط التيار الإسلامي الإندونيسي العريق؟ وما هو مستقبلها في سياق اتساع نطاق الحريات وفي ظل الاتهامات الخطيرة الموجهة إليها؟

وتحاول هذه الدراسة التصدي لهذه التساؤلات والتمحيص في هذه الشبهات من خلال البحث الموضوعي والشامل الذي يُسلّط الضوء على هامش نشأة هذه الشبكة ونشاطاتها الفكرية والسياسية والإعلامية، وعبر سَبْرِ رؤيتها واستشرافها لمستقبل إندونيسيا، وموقفها من التيارات الإسلامية الإندونيسية، إضافة إلى تسليط الضوء على مصادر الدعم المعنوي والمادي، الذي تتمتع به على المستويين الداخلي والخارجي.

هامش النشأة

ذكرنا آنفا أن سقوط النظام الشمولي في العام 1998، والذي استمر ما يقارب الأربعة عقود من الزمن، ومن ثَمّ إطلاق الحريات الأساسية أدى إلى ظهور تيارات فكرية وأحزاب سياسية عديدة. وكان عدد الأحزاب السياسية التي نجحت في تحقيق الشروط القانونية التي تسمح لها بالتسجيل والمنافسة على الانتخابات النيابية لعام 1999 بلغ 48 حزباً مرخصاً وقانونياً. من ضمن تلك الأحزاب التي نجحت في خوض الانتخابات، 21 حزبًا يتبنى الإسلام كمرجعية أساسية له. هذا العدد الكبير من الأحزاب الإسلامية التي بدأت ترفع شعارات إسلامية وتدعو، بشكل أو بآخر، إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، أثار الكثير من المخاوف، داخليا وخارجيا، فبدأت العديد من الأطراف تطرح التساؤلات وتبث الشكوك حول حقيقة موقف هذه الأحزاب الإسلامية من الديمقراطية، وحول إمكانية انقلاب هذه الأحزاب على النظام الديمقراطي في حال وصولها إلى السلطة[1].

في هذا السياق بدأت مجموعة من الشباب النقاش حول كيفية التصدي لظاهرة تنامي التيارات الإسلامية وحول الوسائل أو الأفكار التي يمكن من خلالها الترويج لفكرة «التفسير الليبرالي» للإسلام في المجتمع، ولمواجهة الخطاب الإسلامي «الأصولي» السائد. وكانت هذه الحوارات تدار من خلال مجموعة بريد إلكتروني بدأت بستة أشخاص العام 1999على موقع مجموعات ياهو.[2] تطورت هذه المجموعة واستمر عدد أعضائها بالازدياد، إلى أن قرر عدد من الذين يديرونها الالتقاء بالصحفي المحترف قنوان محمد في مكتبه[3]، في شهر يناير (كانون الثاني)

---

(1) Louay Abdulbaki. 'Democratisation in Indonesia: From Transition to Consolidation.' Asian Journal of Political Science. Vol. 16, No. 2008 ,2, pp. 172–151.

(2) وكان عنوان المجموعة آنذاك هو: islamliberal@yahoogroups.com . انظر:
Linda Christanty «Is There a Rainbow in Islam?». Latitudes. 30 July. 2003: http://www.seasite.niu.edu/flin/liberal__islam/is__there__a__rainbow.html

(3) الذين حضروا اللقاء هم: أوليل أبشار (أولي الأبصار)–عبد الله، لطفي الشوكاني، حامد بشايب، نونغ دارول مَحمَدا، إحسان علي فوزي، أحمد سهل، وتوفيق عدنان أمل. للمزيد من التفاصيل حول هذا اللقاء وحول نشأة شبكة الإسلام الليبرالي، انظر:
Muhamad Ali. «The Rise of the Liberal Islam Network (JIL) in Contemporary Indonesia.» American Journal of Islamic Social Sciences. Vol 22, No 2005 ,1, pages 27 1.

لعام 2001، لمناقشة فكرة تأسيس تنظيم أو جمعيةٍ يتواصلون من خلالها فيما بينهم وينسّقون نشاطهم ويضعون البرامج العَملية لمواجهة التيارات الإسلامية الأصولية والمتشددة. وقد شكل ذلك اللقاء نقطة انطلاق لهذا التجمع الفكري الجديد، الذي تشكل رسميا في شهر آذار (مارس) تحت اسم «شبكة الإسلام الليبرالي»[4].

وقد وقع الاختيار على تأسيس «شبكة»، بدلا من «منظمة» اجتماعية أو «حزب» سياسي، كما توضح الشبكة في موقعها الرسمي على الإنترنت، لأن المؤسسين أرادوها أن تكون منتدى فكرياً موسعاً يضم كل من يؤمن بالفكر الإسلامي الليبرالي ويسعى إلى نشره في المجتمع. وبالتالي فهذا يفسح المجال أمام مختلف المثقفين والنشطاء للانضمام إلى الشبكة حتى وإن كانت لهم ارتباطات تنظيمية بجمعيات أو منظمات أخرى.

أما بالنسبة للهدف الأساسي من تأسيس هذه الشبكة فقد لخّصه أعضاء الشبكة بشكل مختصر وصريح في أنه «مواجهة المدّ الإسلامي الأصولي»[5]. لقد كان موقفُ مؤسِّسي الشبكة أكثر صراحة ووضوحا في مواجهة التيارات الإسلامية السياسية التي تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، سواءً من خلال الإجراءات الديمقراطية (عبر المجلس النيابي)، أو دستوريا من خلال المطالبة بالعودة إلى وثيقة جاكرتا التي حذفت من دستور الاستقلال حيث كانت تنص على وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين[6]. وقد عبر عن هذا الموقف بشكل صريح السيد أوليل أبشار (أولي الأبصار) عبد الله، الذي كان منسقا للشبكة، في مقابلة خاصة

---

(4) «Ulil Goes against Fundamentalism.» The Jakarta Post. 14 February 2003.

(5) المصدر السابق؛ انظر أيضا انظر الموقع الرسمي لشبكة الإسلام الليبرالي على الرابط التالي: http://islamlib.com/en

(6) وثيقة جاكرتا كانت جزءا من المبادئ الخمسة (البانتشاسيلا)، وهي: القومية الإندونيسية (وحدة الأراضي الإندونيسية)، الإنسانية (الانتماء إلى المجتمع الدولي)، الديمقراطية التوافقية، العدالة الاجتماعية، والإيمان بالله مع وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين. هذه المبادئ تم التوافق عليها بين التيار الإسلامي والتيار العلماني إبان التحضير لإعلان استقلال إندونيسيا، إلا أن الرئيس سوكارنو، بعد اختياره رئيسا من قبل اللجنة التحضيرية لاستقلال إندونيسيا التي كان يهيمن عليها التيار القومي العلماني، وباتفاق سري مع التيار العلماني ومع ممثلين عن المسيحيين، قام بحذف الفقرة المتعلقة بتطبيق الشريعة من الدستور الذي تم اعتماده في اليوم التالي لإعلان الاستقلال في السابع عشر من شهر آب لعام 1945. لنقاش أكثر تفصيلا حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:
Louay Abdulbaki. Democratisation and Islamic Political Activism in Muslim Countries: Egypt and Indonesia. Saarbrücken: VDM Verlag, 2010.

أجراها معه برني مصطفى ونشرت في صحيفة جاكرتا بوست، حيث بين أن الهدف من تأسيس الشبكة الليبرالية هو مواجهة التيارات «الأصولية»، التي أطلق عليها أيضًا بـ«الإحيائية»، التي تريد إعادة الإسلام كما كان في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) منذ 1400 سنة[7].

النشاط الفكري لشبكة الإسلام الليبرالي

كتجمع فكري بالدرجة الأولى، فإن جميع نشاطات «الشبكة» تصب في خدمة هدف أساسي يكمن في عرض الفكر الإسلامي «الليبرالي» ونشر خطابه في المجتمع على أوسع نطاق ممكن، وذلك لتقويض الفكر «الأصولي» السائد. لا شك أن مفهوم «الليبرالية»، المرتبط بالفكر الغربي الحديث، من أكثر المفاهيم إثارة للجدل وأشدها عرضة للتأويلات والتحيزات الأيديولوجية، كشأن معظم المفاهيم الغربية الحديثة التي اخترقت الثقافات العربية والإسلامية، حتى أصبحت انعكاساتها على مجتمعاتنا المعاصرة واقعا ملموسا في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولكي لا نخوض في نقاش جانبي، لا يدخل ضمن نطاق هذه الدراسة، حول مفهوم الليبرالية وجذورها الفلسفية، وحتى لا نلقي بحمولات أيديولوجية وأحكام مسبقة على «شبكة الإسلام الليبرالي»، التي هي محور هذه الدراسة، سندخل في استعراض مفهوم «الإسلام الليبرالي» كما تتبناه الشبكة رسميا.

وتحدد الشبكة رسالتها أو مشروعها الفكري في ثلاث نقاط أساسية[8]:

أولا: تطوير تفسير ليبرالي للإسلام يتفق مع المبادئ التي يؤمن بها أعضاء الشبكة.

ثانيا: فتح آفاق جديدة للحوار بعيدة عن الضغوطات التي يمارسها المحافظون.

ثالثا: خلق بنية اجتماعية وسياسية عادلة وإنسانية.

---

(7) «Ulil goes against fundamentalism».

(8) انظر الموقع الرسمي لشبكة الإسلام الليبرالي (JIL) على الإنترنت: http://islamlib.com/en

وتبين الشبكة أنها تؤمن بأن الإسلام دين ليبرالي يؤكد على تحرير الفرد من كافة أشكال الاضطهاد الاجتماعي والسياسي. والليبرالية، حسب مفهوم الشبكة، تشمل بُعدين هامّين لا يمكن فصلهما عن بعضهما أو إبعاد أحدهما، وهما: الحرية والتحرير. بمعنى أنه لا يكفي أن تكون حرًا حتى تكون ليبراليًا، بل لا بد أن تعمل أيضا على تحرير الآخرين من جميع الضغوطات والقيود السياسية والاجتماعية.

هذه المبادئ والأفكار التي تطرحها الشبكة تثير العديد من التساؤلات:

ما هي أهم معالم وخصائص هذا التفسير «الليبرالي» للإسلام الذي تؤمن به الشبكة؟

ومن هم «المحافظون» حسب تصنيف الشبكة؟ وما هي أشكال الضغوطات التي يريد الليبراليون التخلص منها؟

ثم ما هو المقصود بخلق بُنية اجتماعية وسياسية «عادلة وإنسانية» في مجتمع ما زال يحتفل بإسقاط الدكتاتورية وإنجاز التحول الديمقراطي؟

في موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت، توضح الشبكة مفهومها «للإسلام الليبرالي» بأنه تفسير للإسلام يقوم على المبادئ التالية:

الانفتاح على جميع أشكال الاستكشاف الفكري للإسلام بجميع أبعاده

فشبكة الإسلام الليبرالي تعتقد أن الإسلام يجب أن يخضع للتفكير النقدي، وأن هذا الأمر بحد ذاته مبدأ رئيسي يجب الالتزام به من أجل إمكانية الحفاظ على الإسلام صالحا عبر مختلف الأزمنة.

إن إغلاق الباب أمام إمكانية إعادة النظر في فهمنا للإسلام أو إعادة «تفسير الإسلام»، جزئيا أو كليا، يشكل تهديدا للإسلام نفسه بالفساد، كما تؤكد الشبكة. ويجب أن نلاحظ هنا أن الشبكة تستخدم كلمة «تفسير» أو «إعادة تفسير» الإسلام أكثر من استخدامها لكلمة اجتهاد، وذلك ليس بمحض الصدفة أو عن غير قصد،

فالشبكة أصلا لا تعترف بمفهوم الاجتهاد كما اتفق عليه العلماء والمجتهدون، وهي – لذلك – ترفض التقيد بضوابط وقواعد الاجتهاد الفقهية، وتعتبرها قيودا من إنتاج بشري يجب التخلص منها[9].

بل إن الليبراليين يعتقدون أن ممارسة التفكير النقدي على الإسلام ليست ممكنة بالنسبة للقضايا المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والعبادات فحسب، بل هي أيضا ممكنة ومطلوبة في المسائل الإيمانية والمعتقدات. وهكذا فالليبراليون يسعون إلى إعادة النظر في الفقه أو التشريع، وفي العقيدة الإسلامية على حدّ سواء. وهم – علاوة على ذلك – لا يقتصر اهتمامهم على النصوص التي تحتمل أكثر من معنى واحد، والتي هي محل اجتهاد عند علماء المسلمين، وإنما يسعون إلى إعادة النظر في جميع النصوص، القرآنية والنبوية، بما في ذلك النصوص التي أجمع العلماء على أنها قطعية الثبوت والدلالة. وهكذا فالليبراليون لا يسلّمون بوجود قطعيات أو مسَلّمات تتعلق بفهم النصوص وتفسيرها. وهذا ما تعنيه الشبكة بمبدأ: الاستكشاف الفكري للإسلام «بجميع أبعاده».

من ناحية أخرى فإن الليبراليين يعتقدون أن الاجتهاد، أو تفسير الإسلام، لا يجب أن يكون حكرا على فئة معينة من المسلمين، كالفقهاء والمفسرين الذين وضعوا شروطا وقيودا يعتقد الليبراليون أنها تكبل التفكير النقدي وتغلق الأبواب أمام أي تطوير وإصلاح حقيقي يتماشى مع متغيرات العصر، بل يجب أن تكون عملية الاجتهاد مفتوحة لمختلف المجالات والتخصصات، فعلماء الفقه والتفسير والحديث ليسوا أكثر أهلية لحمل لقب «مجتهد» من العلماء المعاصرين المختصين بدراسات الاجتماع والفلسفة والعلوم السياسية وغيرها[10].

– جعل الأولوية (في فهم وممارسة الدين) للأخلاق الدينية، وليس للقراءة النصّية والحرفية للدين.

---

(9) Ulil Abshar-Abdalla، «New Muslim Mujtahids.» 2011/08/15: http://islamlib.com/en/article/new-muslim-mujtahids

(10) انظر المصدر السابق.

الحقيقة أن هذا المبدأ يبين لنا بشكل أوضح سبب اعتراض الليبراليين على احتكار الفقهاء لمسألة الاجتهاد وتفسير النصوص الدينية، فالفقهاء، كما يعتقد الليبراليون، يفسرون نصوص القرآن والسنة تفسيرا حرفيا، وهذا ما يرفضه الليبراليون. فالشبكة الليبرالية، التي هي أقرب إلى المنهج البروتستانتي بالنسبة إلى المسيحية[11]، تؤمن بأن التفسير النصي والحرفي للقرآن والسنة يقيد الدين، أما التفسير الذي يعتمد على روح النص ويفسر الدين تفسيرا «أخلاقيا»، فهو يسمح للإسلام بأن يزدهر بإبداع، ويجعله جزءًا من الحضارة الإنسانية الكونية في هذا العالم! لا بد من ملاحظة أنه من الصعوبة بمكان تَخيّل استخدام مصطلح «الحضارة الإنسانية» دون أن يرتبط هذا المفهوم – سواءً في ذهن المستخدم أو المتلقّي – بالحضارة الغربية بشكل خاص، لأنها بلا شك هي المهيمن الأول على الحضارة الإنسانية الكونية في عالمنا المعاصر. وإن كان ذلك لا يعيبها في شيء إلا أن هذه مجرد إشارة إلى أن أعضاء الشبكة لا يخفون إعجابهم بكل ما هو قادم من الغرب، ليس فقط في المجالات الصناعية والتقنية، بل أيضا فيما يتعلق بالمنظومات الفكرية والقِيَمِيَة والأخلاقية.

الاعتقاد بأن الحقيقة نسبية، مفتوحة لمختلف التفسيرات وللتعددية

تؤمن شبكة الإسلام الليبرالي بأن مفهوم «الحقيقة» في تفسير الدين إنما هو مفهوم نسبي، ذلك أن التفسير البشري للدين يخضع لظروف وسياقات محددة، إضافة إلى أنه عرضة للصواب والخطأ. وكون «الحقيقة» متعددة فذلك لأنها تعكس حاجات المفَسّر التي تتغير عبر الزمان والمكان. بمعنى آخر يحاول الليبراليون التمسك بفكرة أن «الحقيقة» تكمن في الوحي الإلهي، وليس في الفهم البشري لذلك الوحي. من هذا المنطلق يتمسك الليبراليون بفكرة «تاريخانية» القرآن فينزعون بذلك عنه القداسة، ويتعاملون مع النص القرآني كنص بشري خاضع للنقد. ففي دراسة بعنوان «أنسنة القرآن»، وهي منشورة على موقع الشبكة ومترجمة إلى اللغة

(11) Ansari Yamamah. «Renewal of Islamic Law According to Jaringan Islam Liberal of Indonesia: A Reflection from Qawaidu 'Uquli Al-ijtima'iyah». World Journal of Islamic History and Civilization. 2012. Vol. 94-87 :(2) 2.

الإنكليزية، يقول الباحث الليبرالي أحمد فوايد شاذلي: «جميع النصوص (اللغوية) هي ظاهرة تاريخانية، بما في ذلك القرآن، وتخضع لسياق محدد. وكوحي إنساني (تأنسن أو أصبح إنسانيا)، فإن القرآن لم يولد في فراغ ثقافي، بل ولد في فضاء ثقافي وزماني محدد.

لذلك فالنص القرآني هو نص تاريخي». ثم يعترف الكاتب بعد ذلك أن هذا الاستنتاج ليس من إبداعه الشخصي، بل هو من إبداعات المفكر العربي المعروف «نصر حامد أبو زيد» صاحب نظرية تاريخانية النص القرآني[12]. بل إن الليبراليين يذهبون أبعد من ذلك فيؤكدون أنه «لا يوجد شيء اسمه شريعة أو قانون مقدس، فمحمد النبي (صلى الله عليه وسلم)، حسب تعبير أحمد منجد، «شخصية تاريخية لها نقاط ضعف ويجب أن تدرس بطريقة نقدية، كما أن الوحي (غير اللفظي) لم ينقطع بعد محمد (صلى الله عليه وسلم) وهو مازال يتنزل، بما في ذلك على الشعوب الغربية عبر إنجازاتهم...»[13].

لا بد أن نلاحظ هنا أن مفهومَي «مختلف التفسيرات» و«التعددية»، اللذَين تعتبرهما الشبكة من مبادئ «الإسلام الليبرالي»، لم يذكرا على سبيل التكرار أو التأكيد على شيء واحد، بل هما يشيران إلى فكرة أعمق وأبعد مما قد يتبادر إلى ذهن القارئ العادي. فإذا كان مفهوم «مختلف التفسيرات» يشير إلى الاختلاف والتنوع في فهم الإسلام، وذلك من منطلق المبدأ المعتبر عند فقهاء المسلمين: «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»، فإن مفهوم «التعددية» هنا يشير إلى تعدد الأديان والفلسفات والثقافات، بل حتى تعدد الأجناس (ليشمل ذلك المثليين). وهذا يعني أنه في غياب الوحي المباشر أو غياب من يتلقى الوحي بشكل مباشر (الأنبياء)، لا يحق لأحد أن يدعي بأنه يعلم الحقيقة.. لا فرق في ذلك إن كان مسلما أو مسيحيا أو بوذيا أو حتى عابد النار والأوثان، فالجميع في معرفة

(12) Ahmad Fawaid Sjadzil, «Humanizing the Koran,» JIL, 2004/09/23: http://islamlib.com/en/article/humanizing-the-koran

(13) Achmad Munjid, «Militant and Liberal Islam: The Unwanted Twin Children of Modernization Indonesia, a Case Study», Paper Presented at AMSS 34th Annual Conference «Muslims and Islam in the Chaotic Modern World: Relations of Muslims among Themselves and with Others», September 30 – October 2005, 2.

الحقيقة سواء؛ ذلك على مبدأ: «ديني أو مذهبي صواب يحتمل الخطأ...»! وهذا بلا شك يتناقض مع مفهوم «الإيمان» الذي يفترض ثقة وطمأنينة المؤمن بمعتقداته ومقدساته التي يؤمن بها.

وفي سعيها لترويج هذه الفكرة قامت الشبكة، بالتعاون مع «مؤسسة آسيا» (The Asia Foundation) بإصدار كتاب بعنوان «فقه الالتقاء بين الأديان» (FIQIH LINTAS AGAMA) عام 2004. وفي هذا السياق يقول فهمي سالم زبير، المُدرّس في المعهد العالي لعلوم القرآن بجاكرتا تعليقا على ذلك: «وعند القيام بتغيير الأحكام القطعية أو تبديلها يكون الباب حينئذ مفتوحا لتغيير وإزالة جميع القيم والأحكام الإسلامية. هذه هي طريقة اللّيبراليين في محاولاتهم لاجتثاث أحكام الإسلام، بتغيير طريقة الاجتهاد وجعلها تخضع للواقع أكثر من خضوعها لمفهوم ودلالة النص نفسه...» ويضيف زبير، وهو عضوٌ في لجنة البحوث والتحقيق بمجلس العلماء الإندونيسي (المركزي) وأيضًا في مجلس الترجيح بجمعية المحمدية (المركزية)، بأن ذلك ما دفع «بمجلس العلماء الإندونيسي – وهو أعلى هيئة إسلامية حكومية ذات سلطة إصدار الفتاوى للأمة – إلى إصدار فتوى بأن مذهب التعددية الدينية (وحدة الأديان) يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي وتحرم على المسلمين اعتناق مفهوم التعددية الدينية في الجلسة الوطنية عام 2005 ميلادية.»[14]

الانحياز إلى الأقليات المضطهدة

التفسير الليبرالي للإسلام، كما تؤكد الشبكة، ينحاز دائما إلى الأقليات المضطهدة والمهمشين. والليبراليون يؤمنون أنه من المخالف للإسلام أن نقمع أو نضطهد الذين يختلفون عنا في المعتقد أو الرأي. وينبغي هنا ألا نأخذ فكرة الأقليات بمفهومها الضيق الذي يقتصر على الأقليات الدينية، بل إن مفهوم الأقليات الذي تتبناه الشبكة يتسع ليشمل الأقليات الإثنية والعرقية والثقافية والاقتصادية وحتى الجنسية. وتؤكد الشبكة – والليبراليون عموما – على المساواة الجنسية بشكل عام

(14) فهمي سالم زبير، «الليبراليون والقرآن الكريم: دراسة تحليلية نقدية»، 12/12/2011:
http://fahmi-salim.blogspot.com.au/12/2011/blog-post.html

(بما في ذلك المثليين سحاقيات ولوطيين)، وأن البنية الاجتماعية الحالية مؤسسة على المفهوم الذكوري. لذلك فأي تفسير للإسلام لا يأخذ بعين الاعتبار المساواة الجنسية التي تضمن حقوق الجميع فهو مخالف لمبدأ العدالة في الإسلام. لذلك تدافع الشبكة عن المثليين بشدة بوصفهم أقلية مضطهدة لم تنل حقوقها بعد في المجتمع الإندونيسي، ويؤكد سعيد يمان أحمد – على سبيل المثال – أن المثليين ما زالوا يواجهون مصاعب كبيرة عند حصولهم على بطاقة الشخصية (الهوية) إذ يتوجب عليهم تحديد هويتهم الجنسية بين خيارين فقط، ذكر أو أنثى، مما يضطرهم للكذب.[15] كما أن الشبكة أصدرت كتابا بعنوان «روعة الزواج المثلي» (عام 2004)، في محاولة للترويج لفكرة حقوق اللواطيين في الإسلام[16].

الاعتقاد بحرية ممارسة المعتقدات الدينية

– تؤمن الشبكة بأن حرية الإنسان في أن يؤمن بدين أو لا يؤمن بأي دين حق من حقوق الإنسان التي يجب أن تصان، فلا يجوز أن يظلم أو يضطهد أي إنسان بسبب دينه أو رأيه الشخصي. لذلك تؤكد الشبكة أن العلاقات الاجتماعية لا يجب أن تقوم على أساس الدين والمعتقد، وهذه هي الطريقة الوحيد لصون المجتمع من تأزم العلاقات بين أفراده ومكوناته المختلقة.

الفصل بين سلطات الأرض والسماء، وبين الدين والسياسة

وهذا المبدأ من أهم المبادئ التي تدعو لها الشبكة بقوة وحماس، حيث تؤكد أن السلطات الدينية يجب أن تبقى بعيدة عن السياسة، وهنا تتقاطع الشبكة مع التيارات العلمانية بشكل واضح حيث تدعو إلى الفصل التام بين الدين والدولة، وتقف دائما في مواجهة الدعوة إلى قيام دولة إسلامية وتعتبرها نوعا من الثيوقراطية والحكم الديني. وتبرر الشبكة وجهة نظرها بأن الدين مصدر إلهام قد يؤثر في صنع السياسات العامة، ولكن لا يجب أن يصبح امتيازا مقدسا يمنح الحق لجهة ما في

(15) Saidiman Ahmad «Minorities», JIL, 2011/12/05: http://islamlib.com/en/article/minorities

(16) فهمي سالم زبير، «الليبراليون والقرآن الكريم».

توجيه هذه السياسات. بتعبير آخر، الدين في مفهوم الشبكة يجب أن يقتصر على الشأن الخاص، أما الشأن العام فيجب أن يدار من خلال الإجراءات التوافقية/ التعاقدية. ولكي نتجنب التكرار أو الإسهاب الزائد، سنكتفي بنقاش هذه النقطة الهامة في فقرة «التيارات الإسلامية وموقف الشبكة منها» أدناه.

البرامج العملية والنشاطات العامة

منذ بداية نشأتها قامت شبكة الإسلام الليبرالي بوضع برامج ونشاطات متعددة سعت من خلالها إلى نشر الفكر والخطاب «الإسلامي الليبرالي» في المجتمع على أوسع نطاق ممكن. وأهم هذه الأنشطة هو: تأسيس نقابة أو اتحاد «للكاتب الليبرالي المسلم»، والبرنامج الإذاعي الأسبوعي «حوار مفتوح» (talk show)، وإصدار الكتب ونشر المقالات، وتوزيع المنشورات والكتيبات، وإطلاق موقع على شبكة الانترنت، ونشر الإعلانات بمختلف الوسائل، إضافة إلى إقامة النقاشات والحوارات العامة عبر تنظيم الندوات وورش العمل والمؤتمرات.

نقابة أو اتحاد الكاتب الليبرالي المسلم

وهذا عبارة تجمع للكتاب المعروفين و غير المعروفين الذين يهتمون بقيم التعددية والتسامح الديني والتفسير الليبرالي للدين. ومن أهم مسؤولياتها تقديم الدعم والمصادر للصحف المحلية عبر القيام بمقابلات صحفية والإسهام بكتابة المقالات أو تجميعها وإرسالها إلى تلك الصحف المحلية التي تفتقر إلى الكوادر الاحترافية والمصادر النوعية. ولقد استفادت الشبكة من وجود نوع من الاستقلالية للأقاليم حيث تلعب الصحف المحلية في تلك الأقاليم دورا إعلاميا هامًّا مما ساعد الشبكة على نشر مئات المقالات في أكثر من أربعين صحيفة محلية.[17] والشبكة مستمرة في هذا النشاط حيث تقدم المقابلات الصحفية والمقالات لهذه الصحف بشكل أسبوعي. وقد صرح رئيس الشبكة السابق أولي الأبصار عبد الله أنه، من بين جميع النشاطات التي تقوم بها الشبكة، كان لتجميع ونشر المقالات الأثر الأكبر على

(17) Ahmad Ali Nurdin, «Islam And State: A Study Of The Liberal Islamic Network In Indonesia, 1999-2004,» New Zealand Journal of Asian Studies, Vol. 7, No 2 (December, 2005): 20-39.

الرأي العام، وخاصة في شرق جاوا حيث كبرى الصحف المحلية «جاوا بوست»، التي تمتلك عددا من الصحف الإقليمية أيضا، تحدد مساحة أو زاوية خاصة لناشطي الشبكة بشكل منتظم.[18]

البرنامج الإذاعي «حوار مفتوح» (talk show)

تقدم الشبكة البرنامج الإذاعي «حوار مفتوح» الذي يتم بثه إلى أنحاء إندونيسيا عبر إذاعة H 68 (جاكرتا). وهذا البرنامج عبارة عن حوار مع شخصية عامة معروفة يتم اختيارها على أساس التزامها بالدعوة إلى التعددية الدينية والتقارب بين الأديان. لذلك فغالبا ما تركز المواضيع التي تناقش في هذا البرنامج على القضايا الدينية والاجتماعية المتعلقة بالمجتمع الإندونيسي. وهو يبث بشكل أسبوعي عبر شبكة H 68 (جاكرتا) التي تلتقطها عشرات المحطات الإذاعية الإقليمية وتبثها بدورها في مختلف الأقاليم[19].

مشروع إصدار الكتب

ومن أهم النشاطات التي تمارسها الشبكة مشروع نشر الكتب المتعلقة بقضايا التعددية الدينية في المجتمع الإندونيسي والتي تتبنى الرؤية الليبرالية في تفسيرها للدين ولعلاقته بالدولة والمجتمع. ويتضمن هذا المشروع، إلى جانب الإصدارات الحديثة، ترجمة الكتب من اللغات الأخرى، وإعادة نشر الكتب القديمة التي تخدم المشروع الليبرالي، إضافة إلى تجميع المقالات والمقابلات والحوارات التي تنتجها الشبكة، ومن ثم القيام بنشرها على شكل كتب. ومن أهم العناوين التي تصدرت إصدارات الشبكة، على سبيل المثال: «خطاب الإسلام الليبرالي في إندونيسيا»، و«الشريعة الإسلامية حسب رؤية المسلم الليبرالي»، و«نقد الجلباب»، و«القرآن من أجل النساء»، و«وجه الإسلام الليبرالي في إندونيسيا»[20].

---

(18) Linda Christanty «Is There a Rainbow in Islam?».

(19) «Ulil Goes against Fundamentalism.» The Jakarta Post، 14 February 2003.

(20) Muhamad Ali، The Rise of the Liberal Islam Network (JIL) in Contemporary Indonesia.

طباعة وتوزيع الكتيبات والمنشورات

لكي تتمكن من إيصال فكرها إلى عامة الناس، وتستقطب القارئ العادي، عمدت الشبكة إلى نشر وتوزيع كتيبات، يتراوح حجمها ما بين الخمسين والمائة صفحة، وتتم صياغتها بلغة مبسطة سهلة القراءة لكي تناسب العامة من القراء. وتطرح هذه المنشورات قضايا مثيرة للجدل في المجتمع الإندونيسي وتعالجها من وجهة نظر الليبراليين. ومن أهم هذه القضايا: مفهوم الجهاد، وفرض تطبيق الشريعة على المسلمين، ومسألة ممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. وغيرها من القضايا ذات الصلة. ومن خلال هذه الوسيلة قامت الشبكة بعرض - وبطريقة مبسطة - مفهومها الليبرالي حول معنى الجهاد الذي يقتصر على النطاق الروحي والفكري بدل القتال والحرب، ومفهوم الشريعة على أنها مجموعة من «القيم والأخلاق» وليست نظاما قانونيا أو أحكاما تشريعية، وأن مسألة ارتداء الحجاب للمرأة المسلمة إنما هي قضية شخصية أو عادة اجتماعية ولا علاقة لها بالواجبات الدينية[21]. إضافة إلى ذلك، تقوم الشبكة بطباعة المنشورات الأسبوعية التي يتم توزيعها في المساجد أيام الجمعة عقب الصلاة.

الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت

تعتبر الانترنت من أهم الوسائل التي استثمرها أقطاب شبكة الإسلام الليبرالي في إندونيسيا؛ فقد كانت انطلاقة أنشطتهم الأولى، كما ذكرنا، عبر مجموعة اتصال إلكترونية على موقع ياهو (islamliberal@yahoo.com). وكانوا يديرون نقاشاتهم وحواراتهم عبر هذه المجموعة منذ عام 1999 إلى عام 2001. ولكي تصل آراءهم وأفكارهم إلى أكبر عدد ممكن من المهتمين والقراء، قامت الشبكة بإطلاق موقعها الرسمي على الإنترنت الذي يحمل اسمها باللغة الإندونيسية (Jaringan Islam Liberal)، وعنوانه (www.islamlib.com). كما أن معظم

(21) Achmad Munjid. «Militant and Liberal Islam: The Unwanted Twin Children of Modernization Indonesia. a Case Study». Paper Presented at AMSS 34th Annual Conference «Muslims and Islam in the Chaotic Modern World: Relations of Muslims among Themselves and with Others». September 30 – October 2005 ،2.

محتويات الموقع مترجمة إلى اللغة الإنكليزية ومتوفرة من خلال الموقع نفسه.

ويضم الموقع تعريفا شاملا بالشبكة وأفكارها ومنشوراتها وأنشطتها، من مقابلات ومقالات صحفية وبرامج تلفزيونية وحوارات وأخبار ذات صلة بأنشطتها، خاصة، أو بأنشطة الليبراليين المسلمين عبر العالم، بشكل عام.

نشر الإعلانات

ومن الوسائل المؤثرة التي استخدمتها الشبكة لنشر الأفكار والطروحات الليبرالية بث الإعلانات عبر وسائل الإعلام المتنوعة، وبشكل مخصوص القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية، بما في ذلك القنوات والمحطات الخاصة والحكومية والاجتماعية. وتهدف هذه الإعلانات إلى إيصال الفكرة بطريقة لفت الانتباه وبعبارات بسيطة، وعبر شعارات وصور وكلمات مختصرة يسهل فهم مغزاها وحفظها. من هذه الإعلانات، على سبيل المثال، إعلان بعنوان «الإسلام ذو الألوان المتعددة» وآخر تحت شعار «لا تستخدموا الإسلام كسلعة سياسية». وكان إعلان «الإسلام ذو الألوان المتعددة»، الذي تم بثه في قنوات تلفزيونية عديدة، قد سبب جدلا واسعا في المجتمع وأثار حفيظة عدد من الجماعات الإسلامية لما رأوا فيه من إساءة وتشويه للإسلام[22]. وقد قام مجلس المجاهدين الإندونيسي MMI بتقديم شكوى قانونية ضد الشبكة لمحاكمتها بسبب هذا الإعلان[23].

النقاشات الإسلامية والحوارات العامة

تقوم الشبكة بتنظيم ندوات ومحاضرات تناقش فيها القضايا الإسلامية والفكرية والاجتماعية من وجهة نظر الفكر الليبرالي. بعض هذه النشاطات يجري بشكل دوري ومنتظم، كالحوارات الشهرية التي تجري في مركز الشبكة، وبعضها تجري في أماكن غير ثابتة، كالندوات التي تنظم بالتعاون مع هيئات ومؤسسات

---

(22) Muhamad Ali. The Rise of the Liberal Islam Network (JIL) in Contemporary Indonesia»

(23) قمر الدين هدايت وأحمد غوث، «نماذج للحركات الإسلامية المعاصرة في إندونيسيا»، ترجمة: محمد شيرازي دمياطي، (LibForAll): http://www.libforall.org/programs-isn-arabic.22.html

أخرى، كالاتحادات الطلابية للجامعات والمعاهد. وقد نظمت الشبكة ندوات في جامعة إندونيسيا في جاكرتا وفي جامعة ديبونيغورو في سمارانغ وفي معهد بوغور للزراعة وفي معهد باندونغ للتكنولوجيا وفي جامعة شريف هداية الله الإسلامية في جاكرتا، وغيرها. ودعت الشبكة عددا من المفكرين والمثقفين الذين يتبنون الفكر الليبرالي، أو التفسير الليبرالي للإسلام، من داخل إندونيسيا وخارجها للمشاركة في هذه الندوات والنشاطات الفكرية[24].

وتُولي الشبكة أهمية خاصة للنشاطات الطلابية في الجامعات حيث تنشط الجماعات الإسلامية بين الطلبة ويمتد نفوذها إلى عدد كبير من اتحادات الطلبة الجامعيين، وقد عبر «أولي الأبصار» عن الهدف من هذه الندوات والنشاطات بقوله: نذهب إلى الجامعات والمعاهد لنقدم وجهة نظر مختلفة عن الإسلام، ونواجه أي محاولة لعرقلة الحوار وتقييد نطاقه[25].

التيارات الإسلامية وموقف الشبكة منها

لا تخفي الشبكة أن الهدف الأول والباعث الرئيسي لنشأتها هو التصدي للمد الإسلامي «الأصولي». ولكن حينما نبحث في أدبيات الشبكة للكشف عن مفهومها للأصولية، نجد أن الخطاب الذي يطرحه أقطاب الشبكة لا يخلو من التناقضات التي تضع الشبكة في مواجهة مع معظم التيارات الإسلامية السائدة، ليس فقط تلك التي تطالب بتطبيق الشريعة، وهي التي غالبا ما تكون المقصودة بـ«الأصولية»، بل أيضا معظم التيارات التقليدية والإصلاحية المحافظة، وإن كان لدرجة أقل حدة.

لكي نتمكن من تقديم رؤية واضحة لموقف الشبكة من التيارات الإسلامية، لا بدّ لنا أن نرسم صورة عامة وواضحة لهذه التيارات بشكل يضعها في سياق موقف الشبكة منها.

---

(24) انظر الموقع الرسمي للشبكة

(25) Muhamad Ali. «The Rise of the Liberal Islam Network (JIL) in Contemporary Indonesia.»

يمكن فرز التيارات الإسلامية في إندونيسيا إلى قسمين رئيسيين تتفرع عنهما عدة جماعات ومنظمات: تيارات الشريعة، من ناحية، والتيارات التقليدية والإصلاحية-المحافظة، من ناحية أخرى.

تيارات الشريعة

ونقصد بتيارات الشريعة تلك الجماعات الدينية والأحزاب السياسية التي تدعو إلى تطبيق الشريعة بطرق وأساليب مختلفة، ويمكن حصرها إجمالا في أربع مجموعات: [26]

أولا: الحركات التي تدعو إلى فرض تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين دستوريا (أي تطالب بالعودة إلى «وثيقة جاكرتا» الدستورية).

ثانيا: الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية التي تتبع الوسائل السلمية الديمقراطية وتتنافس على المقاعد البرلمانية عبر صناديق الاقتراع وتقبل بنتائجها، وهذه الأحزاب تسعى لتطبيق الشريعة تدريجيا عبر سن قوانين تتوافق مع الشريعة، وإن كان بعضها يعلن رفضه للعودة إلى وثيقة جاكرتا.

ثالثا: الحركات الإقليمية: هناك أقاليم تحكمها تيارات إسلامية تسعى إلى تطبيق الشريعة محليا دون فرضها على المستوى الوطني، مثل إقليم آتشي، وجنوب سولاويسي.

رابعا: التيارات التي تتبنى العنف كوسيلة لفرض تطبيق الشريعة على المجتمع، مثل جبهة الدفاع عن الإسلام التي نفذت غارات عنيفة على الملاهي والنوادي الليلية والخمارات قامت خلالها بتحطيم محتوياتها، وذلك تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[27]. وحسب أدبيات الشبكة وأعضائها، يشمل هذا التيار، إضافة

(26) A. Salim and A. Azra, eds., Shari'a and Politics in Modern Indonesia, (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2003), pp.3-1.

(27) Linda Christanty, «Is There a Rainbow in Islam?»

إلى جبهة الدفاع عن الإسلام، كلاً من مجلس المجاهدين الإندونيسي وحزب التحرير وجبهة الاتصال لأهل السنة والجماعة المعروفة باسم لاسكار جهاد (Laskar Jihad) التي حلت نفسها، واللجنة الإندونيسية للتضامن مع العالم الإسلامي.[28] بالرغم من أن هذه الجماعات لا تنخرط بالنشاطات العنفية بشكل مباشر، إلا أن الشبكة تعتبر كل من يدعو إلى الجهاد أو من يؤيد الجهاد في أي بقعة من العالم، كالتضامن مع الحركات الجهادية الفلسطينية على سبيل المثال، من تيارات العنف السياسي أو المبررين له[29].

لا يخفى على المراقب المحايد أن هذه الجماعات، وإن كانت تتفق في مرجعيتها الإسلامية بشكل عام، إلا أنها من ناحية مفهومها لنطاق الشريعة (من حيث العام والخاص – أو ما يجب أو لا يجب أن تتدخل فيه الدولة) ومن ناحية كيفية تطبيق الشريعة والوسائل العملية التي تتبعها للوصول إلى هذا الهدف، ليست كتلة واحدة ولا يجب أن تعامل كذلك. وهذا ما لم تتداركه الشبكة التي تطلق أحكاما معممة حينما تزعم أن هذه التيارات الإسلامية التي تدعو إلى تطبيق الشريعة، سواء كان باستخدام القوة أو من خلال الدستور أو عن طريق سن القوانين عبر البرلمان، إنما تتجه بالمجتمع الإندونيسي نحو خلق التناقضات والأزمات بين المسلمين خاصة والإندونيسيين عامة، وأن تطبيق الشريعة في المجتمع الإندونيسي سيجعل الإسلام – بدلا من أن يكون «رحمة للعالمين – دمارا للإنسانية»[30].

التيارات التقليدية والإصلاحية المحافظة

التيارات التقليدية والمحافظة تضم أكبر جمعيتين في إندونيسيا على الإطلاق

(28) قمر الدين هدايت وأحمد غوث، «نماذج للحركات الإسلامية المعاصرة في إندونيسيا»، ترجمة: محمد شيرازي دمياطي (LibForAll): http://www.libforall.org/programs-isn-arabic.22.html

(29) انظر المصدر السابق.

(30) Ahmad Ali Nurdin, «Islam and State», p. 32.

من حيث عدد الأعضاء، وهما جمعية نهضة العلماء[31] وجمعية المحمدية[32]. فهاتان الجمعيتان تتمتعان بجذور راسخة في المجتمع الإندونيسي، وقد أسهمتا بشكل فعّال في جميع جوانب الحياة السياسية والدينية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية عبر تاريخ إندونيسيا الحديث، ابتداءً من فترة الاستعمار الهولندي، ومرورا بمختلف المراحل والظروف السياسية التي مرت بها البلاد إلى يومنا هذا. ففي فترة الديمقراطية المبكرة التي شهدتها البلاد في الخمسينيات من القرن العشرين كان لهما دور سياسي بارز، أما في العهد الجديد تحت حكم الرئيس سوهارتو فقد عانتا من القيود السياسية التي فرضت على التيارات الإسلامية بشكل خاص. كما لعبتا دورا هاما في الحفاظ على الاستقرار أثناء فترة التحول الديمقراطي بعد سقوط سوهارتو. وتتسم سياسة هاتين الجمعيتين حاليا بالنأي عن التدخل المباشر بالشؤون السياسية، على الرغم من أنهما تعتبران من أهم المصادر التي تعد وترفد المجتمع بالكوادر السياسية النشطة والفاعلة، وخاصة بالنسبة للأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية[33].

وتعتبر جمعية نهضة العلماء الوجه الأبرز للتيارات المذهبية التقليدية، وهي تتبع المذهب الشافعي. أما بالنسبة لجمعية المحمدية فهي تعبر عن التيار الإصلاحي المحافظ الذي لا يتقيد بأحد المذاهب الأربعة التقليدية، بل يدعو إلى الاجتهاد ضمن القواعد الأصولية التي اتفق عليها العلماء المسلمون كإطار شرعي يجب التقيد به في تفسير النصوص الدينية واستنباط الأحكام الفقهية منها. وهذا هو التحدي الكبير الذي يواجه شبكة الإسلام الليبرالي، فتجد نفسها في مواجهة هاتين الجمعيتين الكبيرتين حين توجّه سهام انتقاداتها نحو كل من يخالف التفسير «الليبرالي» للإسلام ويتبنى المناهج والضوابط الأصولية التي تعارف عليها العلماء المسلمون،

(31) نشأت جمعية نهضة العلماء في إندونيسيا عام 1926، على يد هاشم أشعري أحد العلماء الذين ناضلوا طويلا إبان الاستعمار الهولندي في سبيل الحفاظ على الثقافة الإسلامية، وتعزيز الروح القومية. وتعتبر هذه الجمعية رسميا أكبر جماعة إسلامية على مستوى العالم من حيث عدد الأعضاء الذي يتعدى الأربعين (40) مليونا.

(32) جمعية المحمدية هي ثاني أكبر الجماعات الإسلامية في إندونيسيا من حيث العدد، حيث يتراوح عدد أعضائها بين 25 إلى 30 مليون، وهي تسبق جمعية نهضة العلماء من حيث النشأة؛ إذ يعود تاريخ نشأتها لعام 1912، حيث تأسست على يد محمد الدرويش المعروف باسم خميس دحلان.

(33) Louay Abdulbaki. Democratisation and Islamic Political Activism in Muslim Countries.

سواء كانوا تقليديين أم إصلاحيين.

إضافة إلى ذلك، فبالرغم من أن الجمعيتين لا تطالبان رسميا بتطبيق الشريعة، أو أنهما تعتقدان أن الظروف الحالية غير مناسبة للدفع بهذا الاتجاه لما فيه من مخاطر على وحدة البلاد، إلا أنهما لا تقبلان بمبدأ فصل الدين عن الدولة الذي تصر عليه الشبكة في جميع أدبياتها، وهذا يعتبر التحدي الثاني والكبير التي يترتب على الشبكة معالجته كي تتمكن من بناء علاقة تصالحية مع اثنتين من كبريات الجمعيات الإسلامية ليس فقط في إندونيسيا بل على مستوى العالم الإسلامي على الإطلاق. بناءً على ذلك، على الرغم من أن عددا لا بأس به من أعضاء شبكة الإسلام الليبرالي يتحدرون من خلفيات لها صلة بهاتين الجمعيتين،[34] إلا أن ذلك لا يعني أنهم يعبرون عن تيار واسع داخل هاتين الجمعيتين، أو أن هاتين الجمعيتين تقبلان بطروحات وأفكار الشبكة، إذ لا بدّ لنا أن نذكر هنا أن هاتين الجمعيتين قد أفرزتا أيضا عددا من الأحزاب السياسية التي تتبنى المرجعية الإسلامية في وثائقها بشكل رسمي.

من مواجهة الأصولية إلى مواجهة جميع التيارات الإسلامية غير الليبرالية!

تعلن الشبكة، كما بينا آنفا، موقفها الصارم في مواجهة التيارات «الأصولية» التي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وبأن هذه التيارات هي العدوّ الأول لجميع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى رأس هذه القيم الحرية الفردية والتعددية والتسامح الديني. ولكن من ناحية ثانية، عندما نتتبع أدبيات الشبكة، نجد أن مفهوم «الأصولية»، بالنسبة لأقطاب هذه الشبكة، يتوسع ليشمل جميع التيارات الإسلامية المحافظة التي يرون أنها تسيطر على جميع مفاصل الحياة العامة في إندونيسيا، ابتداءً من المساجد، إلى حافلات النقل العام، مرورا بالمحطات الإذاعية والبرامج الدينية للقنوات التلفزيونية. هذا التعميم الذي يضع الشبكة في موقف متشدد في مواجهتها لجميع التيارات الإسلامية الإندونيسية يسبب الحرج لأنصار الشبكة،

(34) Linda Christanty «Is There a Rainbow in Islam?»

الذين يرفعون شعار التسامح والاعتدال في المواقف، عندما يجدون أنفسهم في حاجة لتقديم التبريرات. نجد ذلك واضحا في محاولة محمد إحسان أليف تبرير هذا التشدد، حيث يقول: «فإن موقف الشبكة المتشدد يجب أن يفهم في سياق رؤيتهم بأن الخطاب حول الإسلام في عهد ما بعد سوهارتو تهيمن عليه التيارات الراديكالية والأصولية المحافظة»[35].

وبما أن التيارات الإسلامية التي تتبنى العنف في إندونيسيا لا تشكل إلا أقلية صغيرة في المجتمع وأن الغالبية الساحقة تعارض التشدد والعنف، تحاول الشبكة اللعب على هذا الوتر لكسب تأييد وتعاطف الغالبية الصامتة عبر محاولتها تقديم نفسها كالبديل الوحيد للتطرف والعنف و«الأصولية»، وذلك من خلال تبني خطاب المفاصلة «نحن» و«هم»؛ نحن المتسامحون والحضاريون والمتعايشون مع الآخر، وهم المتطرفون والمتشددون والأصوليون. وهنا تكمن خطورة اللعب بالمفاهيم، إذ أن التطرف كما يفهمه عامة الناس هو مفهوم سياسي يرتبط باستخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، أما الأصولية، كما يظهر في أدبيات شبكة الإسلام الليبرالي، فهو مفهوم ديني يرتبط بتفسير الإسلام وفق القواعد والأصول التي تلتزم بها جميع التيارات الإسلامية، بما في ذلك تيارات الشريعة والتيارات التقليدية والإصلاحية المحافظة؛ أي جميع التيارات التي ترفض التفسير الهرمنيوطيقي للإسلام الذي تتبناه الشبكة[36].

وهذا ما دفع جمعية نهضة العلماء إلى إصدار قرار في مؤتمرها العام، لعام 2005، يعبر عن رفض الجمعية للهرمنيوطيقا كإحدى طرق استنباط الأحكام الشرعية، وذلك لتعارض هذا المنهج مع قواعد التفسير المعتبرة ومناهج الاستدلال في الفقه وأصوله. كما أصدر أيضا مجلس العلماء الإندونيسي فتوى حرمت على المسلمين اعتناق العلمانية والتعددية الدينية والليبرالية في تناول الدين الإسلامي.

---

(35) Muhamad I. Alief. «Political Islam and Democracy: A Closer Look at the Liberal Muslims», in Asia Program Special Report, 110, (Woodrow Wilson International Center for Scholars: April 2003), p. 15.

(36) فهمي سالم زبير، الليبراليون والقرآن الكريم: دراسة تحليلية نقدية:
http://fahmi-salim.blogspot.com.au/12/2011/blog-post.html

وفي هذا الشأن يرى عضو لجنة البحوث والتحقيق بمجلس العلماء الإندونيسي (المركزي) وعضو مجلس الترجيح بجمعية المحمدية، فهمي سالم زبير، «أن مشروع ليبرالية الإسلام في إندونيسيا، في وقتنا الحاضر، هو أكبر تَحدّ تُواجِهه الأمة بكافة قطاعاتها، سواء في أوساط المعاهد الدينية، أو الجامعات الإسلامية، أو المنظمات والجماعات الإسلامية، أو المؤسسات الاقتصادية الإسلامية (البنوك والشركات الخ)، أو الأحزاب السياسية الإسلامية. لأن مشروع ليبرالية الإسلام قد كشف عن وجهه القناع، وصار واضحًا لكل ذي عينين أن ما يستهدفونه هو القضاء على الإسلام قضاءً مبرمًا وقَلعه من جذوره، لا فرق في ذلك بين العقيدة الإسلامية، ونصوص القرآن، أو أحكام الشريعة الإسلامية»[37].

مصادر الدعم الداخلي والتمويل الخارجي

إن أية حركة فكرية أو اجتماعية أو سياسية، لكي تضمن استمراريتها وتتمكن من تحقيق أهدافها في التأثير والتغيير المنشود، لا بد لها من مصادر معنوية ومصادر مادية تستند إليها. أما الأولى، فلا يمكن لمنظمة أن تستمر وتصبح مؤثرة في المجتمع بدون الاستناد إلى تأييد شريحة اجتماعية معينة أو قاعدة شعبية ثابتة. ومن ناحية ثانية، لكي تتمكن المنظمة من الوصول إلى - وبالتالي مخاطبة - هذه الشريحة الاجتماعية أو القاعدة الشعبية المستهدفة، لا بد لها من مصادر مادية؛ مالية وتقنية. بالنسبة لشبكة الإسلام الليبرالي، لو نظرنا إلى أهدافها ومبادئها المعلنة وإلى برامجها المطروحة لوجدنا أنها وضعت بعناية فائقة تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه الجوانب الهامة؛ الأمر الذي مكّنها من كسب تعاطف الأقليات الدينية والإثنية، ومن تأييد معظم التيارات السياسية العلمانية التي تعتبر التيارات الإسلامية خصمها (إن لم نقل عدوّها) الأول، ومن جذب الدعم المادي الغربي.

إن مجرد رفع لافتة الفكر «الليبرالي» وإعلان هدف مواجهة «التطرف» و«الأصولية» في مجتمع إسلامي يتمتع بتنوع ديني وإثني وثقافي وفكري واسع، كالمجتمع الإندونيسي، كان كافيا لتحقيق اصطفاف سريع وواضح بين معسكري «المَعَ» و«الضد»

(37) المصدر السابق.

في المجتمع، ولاستقطاب الدعم المالي من العديد من المؤسسات الدولية والغربية التي تتقاطع أهدافها مع هدف الشبكة في مواجهة المد «الأصولي» الإسلامي.

فبالنسبة لمبدأ «الانحياز إلى الأقليات المضطهدة»، لقد ساعد هذا المبدأ الشبكة على كسب تعاطف مختلف الأقليات، وبالأخص الأقلية المسيحية الإندونيسية. وقد تجلى ذلك في مشاركة العديد من المنظمات والأفراد من غير المسلمين في نشاطات وبرامج الشبكة، كما أن الشبكة دأبت على دعوة شخصيات عامة وفكرية من غير المسلمين واستضافتهم في برامجها الإذاعية والحوارية. وبما أن الأقليات الدينية تخشى من هيمنة الإسلاميين على مؤسسات الدولة ومن تزايد المطالبة بتطبيق الشريعة فقد كان لمبدأ «فصل الدين عن الدولة»، الذي تعلنه الشبكة بوضوح وتدافع عنه بشدة، أثرٌ هام ودافع قويّ لاجتذاب تعاطف كبير من قبل الأقلية المسيحية، وقد عبر إسمارتونو، الذي ينتمي إلى الكنيسة الكاثوليكية، عن تعاطفه مع الشبكة من منطلق تأييده لهذا المبدأ بقوله: «في الكاثوليكية، نحن لا نطالب الحكومات بأن ترعى شؤوننا الدينية»[38].

أما فيما يتعلق بالدعم الخارجي، والغربي بشكل خاص، فليس خفيا على أحد أن أهم أهداف الشبكة، المتمثلة بمواجهة التيارات الإسلامية المتشددة والأصولية، تتقاطع مع أهم أولويات السياسة الخارجية للكثير من الدول الغربية التي تسعى دائما إلى الحيلولة دون قيام أية دولة إسلامية في أي مكان في العالم. لذلك لم تواجه الشبكة صعوبات في الحصول على الدعم المالي الغربي السريع، وذلك عن طريق بعض المؤسسات المستقلة التي تموَّل من قبل الدول الغربية تحت غطاء دعم مشاريع منظمات المجتمع المدني وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والأقليات.. وغيرها. وتأتي على رأس قائمة الداعمين والممولين «مؤسسة آسيا» (The Asia Foundation)[39] ويتبعها «معهد الحرية» (The Freedom Institute) في

(38) Linda Christanty «Is There a Rainbow in Islam?»; see also Muhamad Ali. «The Rise of the LiberalIslam Network (JIL) in Contemporary Indonesia.»

(39) لمؤسسة الآسيوية (The Asia Foundation)، كما تعرف نفسها على موقعها الرسمي، هى منظمة غير حكومية وغير ربحية تسعى إلى تطوير منطقة المحيط الهادي في آسيا لتحقيق السلام والعدالة والرفاهية. والمؤسسة تدعم المبادرات الآسيوية لتطوير ولإصلاح الحكم والقانون والتنمية الاقتصادية والبيئية وتفعيل دور المرأة في المجتمع.. أما فيما يخص مصادر تمويلها، فتذكر المؤسسة لائحة طويلة

إندونيسيا[40].

ويتضح التقاطع في الهدف بين المؤسسة الآسيوية وشبكة الإسلام الليبرالي في تعبير الممثل السابق للمؤسسة الآسيوية في إندونيسيا روبن بوش،[41] حيث تقول: «كانت إندونيسيا حتى عام 1998 ترزح تحت حكم الديكتاتور «سوهارتو» الذي كان تحت الحماية القوية للولايات المتحدة، وكانت المخاوف شديدة من أن يملأ «المتطرفون الإسلاميون» الفراغ بعد سقوط الرئيس... «، وتتابع بوش ذكر أهم عوامل نجاح التحول الديمقراطي في إندونيسيا مشيرة إلى بعض التحليلات حول نتائج الانتخابات البرلمانية فتؤكد أن «نسبة الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب الإسلامية في الانتخابات هي في تناقص مستمر... لقد كان واضحا بعد سقوط سوهارتو مباشرة أن عملية الإصلاح قد نجحت بصورة ملحوظة: تم تحديد ملامح التغيير الدستوري وسلطة الرئيس ورئيس البرلمان، وأعد المخطط التفصيلي لإصلاح المحكمة العليا الذي أكد رئيسها أن إندونيسيا لن تكون دولة إسلامية»[42]. لا تخفي السيدة روبن بوش إذًا أن من أهم معايير نجاح الإصلاح السياسي المنشود، حسب رؤية المنظمة الآسيوية، هو تناقص شعبية الأحزاب الإسلامية وأن إندونيسيا لن تكون دولة إسلامية.

مستقبل شبكة الإسلام الليبرالي: بين انتقاد الخصوم وتقييم الأصدقاء

هذا الدعم القوي الذي تتلقاه الشبكة من «المؤسسة الآسيوية» بدا للكثيرين

من الممولين، من أهمها عدد من الدوائر والموسسات الأمريكية والأسترالية والكندية والهولندية والبريطانية، بالإضافة إلى البنك الدولي، وبنك التنمية الأسيوي، وبرنامج الأمم المتحدة التنموي، ومساهمات أخرى من مؤسسات مالية وشركات خاصة.

(40) Linda Christanty «Is There a Rainbow in Islam?»

(41) روبن بوش شغلت منصب ممثل المؤسسة الآسيوية في إندونيسيا بين عامي 2008 و2011، وهي خبيرة في شؤون الإسلام والسياسة في إندونيسيا، وكانت تشرف على برامج المؤسسة في مجالات الحكم والمجتمع المدني والديموقراطية وسياسة برامج المشروعات و الإصلاح الاقتصادي فيها. كما كانت قبل ذلك مسؤولة المشاريع المتعلقة بالإسلام والتنمية عبر جميع مكاتب المؤسسة الآسيوية في قارة آسيا.

Robin Bush. «Indonesia: An Example for Egypt, or a Democracy in Retreat?». IN ASIA: Weekly analysis and Insight from The Asia Foundation. (February 2011 ،16):
http://asiafoundation.org/in-asia/16/02/2011/indonesia-an-example-for-egypt-or-a-democracy-in-retreat/

من النقاد أنه دليل على أن الشبكة تعمل لخدمة المشروع الغربي، وهو أيضا صاحب الدور الأكبر في صعود نجمها إعلاميا، وقد عبر عن ذلك الأستاذ موه شاه أغوسدن، المحرر التنفيذي لمجلة ميديا دكوة (إعلام الدعوة)، الناطقة باسم مجلس الدعوة الإسلامية في إندونيسيا، حيث يقول في مقابلة أجراها معه السيد أخ مُزكّي: لولا دعم «المؤسسة الآسيوية»، فإن «شبكة الإسلام الليبرالي» هي لا شيء ولا أثر لها في المجتمع الإندونيسي لأن قوة الشبكة تكمن في التمويل الخارجي الذي تتمتع به فقط[43].

ولكن هل ساعد هذا الدعم المالي الغربي والظهور الإعلامي الكبير لـ«شبكة الإسلام الليبرالي» على نجاح الشبكة في لعب دور «عملاء التغيير الاجتماعي المحليين»؟[44].

يرى الكثير من المحللين أن الدعم المالي الأجنبي الذي كان يعتبر مصدر قوة شبكة الإسلام الليبرالي، والليبراليين عموما، هو أحد أهم أسباب فشلها. وهذا الرأي لم يعد يقتصر ترديده والنقاش حوله على أوساط أنصار التيارات الإسلامية؛ الأمر الذي كان يؤخذ على محمل اتهامات الخصوم، بل أصبح مما لا يمكن إنكاره من قبل الليبراليين أنفسهم الذين بدؤوا يناقشونه على أساس أنه أحد السلبيات أو التحديات التي ينبغي معالجتها.

ففي كلمة ألقيت في معهد الدفاع والدراسات الإستراتيجية في ماليزيا، اعتبر

Muzakki. «Contestation between Liberalism and Anti-liberalism in the Reformasi Indonesian Islam: Jaringan Islam Liberal and Media Dakwah.» Annual Conference Kajian Islam. Lembang Bandung. 30-26 Nopember 2006.

(44) المصطلح هنا من استخدام إبراهيم عبد النبي، في مقاله «تمويل ودعم شبكات المسلمين المعتدلين والليبراليين: الغايات والوسائل: النعيم وعلاقته مع شبكة الإسلام الليبرالي (JIL)»، حيث استخدمه كترجمة لكلام اقتبسه عن الدكتور عبد الله النعيم حول «برنامج تمويل عملاء التغيير الاجتماعي» الذي يتولى الإشراف عليه، وإدارته، حيث يقول: هذا العمل لا بد من إنجازه عبر («عملاء» تغيير اجتماعي محليين)، يعملون من داخل مجتمعاتهم وتجمعاتهم المحلية.. هؤلاء «العملاء» المحليون لا شك يحتاجون إلى الدعم المادي والسياسي من الفاعلين الخارجيين.. ولكن الدعم يجب أن يقدم بطرق لا تشكك في مصداقية وشرعية التحول الداخلي...»، انتهى كلام النعيم. ثم يتابع عبد النبي قائلا: إن عبارة النعيم هذه: (ولكن الدعم يجب أن يقدم بطرق لا تشكك في مصداقية وشرعية التحول الداخلي)، عبارة مفتاحية، وهي التي تحدد معنى، وغرض، قوله، في آن معا.. ذلك أنه، لما كان التأثير والنفوذ، قد اقترنا بالتمويل المموّه، والخفي، تحت غطاء البحث الأكاديمي، لم يكن هناك أنسب من المسمى الذي تم تحديده لمنتسبي برنامج النعيم: (عملاء التغيير الاجتماعي المحليين)!!» انظر موقع سودانيز أونلاين على الرابط:

http://www.sudaneseonline.com/arabic/index.php?news=15047

الدكتور فارش نور، الذي يحسب على تيار المسلمين الليبراليين، أن جماعات المسلمين الليبراليين، من أمثال «شبكة الإسلام الليبرالي» (JIL) الإندونيسية و «أخوات في الإسلام» (SIS) الماليزية أصبحت منتهية الصلاحية، وذلك لأسباب عدة، أهمها اعتمادهم بشكل أساسي على الدعم والتمويل الغربي، ومحاولة تبرير، أو على الأقل إحجامهم عن انتقاد، السياسات الغربية الخاطئة في الدول الإسلامية، وخاصة في الشرق الأوسط؛ ما يجعلهم يظهرون بصورة المتآمر مع الغرب لضرب الإسلام أو زعزعة المجتمعات الإسلامية من الداخل. ومن الأسباب الأخرى والهامة التي ساهمت في فشل المسلمين الليبراليين، حسب رأي الدكتور فارش، إخفاقهم في بناء علاقات قوية مع مجتمعاتهم، وصرف جل مجهودهم في تنظيم مؤتمرات وورش عمل نخبوية تعتمد في معظمها على شخصيات غير مؤثرة (إن لم نقل غير مرغوبة) في المجتمع[45].

من ناحية ثانية، يرى محمد إحسان أليف أن أعضاء شبكة الإسلام الليبرالي يعتمدون بشكل كبير على المصادر الغربية في دفاعهم عن أفكارهم وفي محاولتهم لتفنيد آراء خصومهم، الأمر الذي يجعلهم عرضة للاتهام بالتواطؤ مع الغرب وبالارتباط بالمشروع الغربي. علاوة على ذلك، فيرى السيد أليف أن أعضاء الشبكة لا يتناولون القضايا التي تمسّ مشاعر إخوانهم في الدين بحساسية كافية، إذ أن أسلوبهم في النقد، مع المسلمين خاصة، مباشر وجارح ولا يكترث كثيرا بمشاعرهم الدينية. كما أنهم انتقائيون في القضايا والمواضيع التي يتناولونها. وينبه محمد أليف إلى أنه، ما لم تتدارك الشبكة هذه القضايا البالغة الحساسية، فإن تأثيرها في المجتمع قد يتلاشى، الأمر الذي قد يقوض المشروع الليبرالي الإندونيسي برمّته. أما بالنسبة إلى الحل الأمثل لتجاوز هذه المثالب والتحديات، فينصح السيد أليف أعضاء الشبكة بمحاولة التقرب من جمعيتي نهضة العلماء والمحمدية، وبأن يُظهروا تواضعا أكبر في تعاملهم مع المسلمين بحيث يولوا اهتماما أكبر للقاعدة الشعبية

(45) Religious Rehabilitation Group. «Traditional Muslims Take on Radical Islamists»: http://www.rrg.sg/index.php?option=com_content&view=article&id=70:traditional-muslims-take-on-radical-islamists&catid=4:recent-articles&Itemid=9

ومشاكل المجتمع الحقيقية[46].

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تقدم للقارئ العربي بعض الإضاءات التي تبين جانبا صغيرا من جوانب النشاط الفكري الإسلامي الواسع في مجتمع، رغم أنه يشكل أكبر تجمع بشري إسلامي في العالم، مازال يعتبر الأكثر غموضا بالنسبة لعالمنا العربي. وكما تبينَّ من خلال هذا البحث، فإن نشأة «شبكة الإسلام الليبرالي» في إندونيسيا جاءت كردة فعل لصعود التيار الإسلامي السياسي في سياق عهد الانفتاح وإطلاق الحريات. ورغم نجاحها في اقتحام أمواج الجدل الصاخب في الأوساط الفكرية والسياسية والاجتماعية في إندونيسيا، إلا أن هذه الشبكة وبعد أكثر من عقد على تأسيسها الرسمي، بدت منهكة وفي طريقها إلى الانحسار، وربما التلاشي التام ما لم تتدارك أهمية التحديات الكبيرة التي تواجهها.

حاولت «شبكة الإسلام الليبرالي»، كما بينت هذه الدراسة، أن تقدم نفسها للمجتمع الإندونيسي على أنها البديل الوحيد، العقلاني والمعتدل والمقبول لدى الغرب، الذي يستطيع مواجهة صعود وانتشار التيارات المتشددة. وعلى الرغم من أنها حققت نجاحا إعلاميا نسبيا أكسبها تعاطفا قويا من قبل بعض الأطراف الداخلية؛ كبعض الأقليات والتيارات العلمانية، ودعما ماديا من الخارج، إلا أن هذه المكاسب الآنية جاءت على حساب سمعتها الوطنية ومصداقيتها الفكرية! فمعظم المسلمين في إندونيسيا، بل وفي جنوب شرق آسيا، كما يؤكد الكثير من المراقبين والمحللين[47] ينظرون إلى الشبكة وإلى الليبراليين المسلمين عموما بعين الريبة والشك، كما أنهم يرفضون منهجهم في تفسير الإسلام ويعتبرونه نوعا من الهرطقة والانحراف عن مبادئ الدين الإسلامي الحنيف. لذلك سوف تواجه الشبكة مصاعب جمة في تدارك الهوة الكبيرة التي تفصلها عن الأوساط الإسلامية الإندونيسية، حتى وإن حاولت التقرب من جمعيتي نهضة العلماء والمحمدية اللتين استطاعتا المحافظة على هويتهما

(46) Muhamad I. Alief. «Political Islam and Democracy…» p. 15.

(47) Religious Rehabilitation Group. «Traditional Muslims Take on Radical Islamists»

الإسلامية عبر تاريخ إندونيسيا المعاصر.

من هذا المنطلق، فإنه من المرجح أن الشبكة، في أحسن أحوالها، ستستمر كمنبر إضافي من المنابر العلمانية المتواجدة على الساحة الإندونيسية منذ عشرات السنين، وهذا بالطبع يشكل فشلا ذريعا للشبكة في تحقيق هدفها الأساسي في نشر الخطاب أو التفسير الليبرالي للإسلام وتقويض الخطاب الإسلامي السائد. أما الاحتمال الآخر، والذي يرتبط بمصير تيارات المسلمين الليبراليين في العالم، فهو يتمثل في أن تؤول هذه الحركة إلى الاندثار كشأن كثير من التيارات التي فشلت في بناء جذور قوية في المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ، كتيارات المعتزلة والفلاسفة المسلمين المتقدمين، أو تيار «الإسلام الماركسي» المعاصر الذي نشأ في إندونيسيا في بدايات القرن العشرين، حيث كان يشكل تيارا قويا داخل أول حزب إسلامي إندونيسي، هو حزب «الاتحاد الإسلامي»[48]، ثم انفصل عنه في العشرينيات، من القرن الماضي، إثر الإعلان عن تشكيل الحزب الشيوعي الإندونيسي آنذاك.

– لم تتسنَّ لنا الإشارة إلى هذا الحزب أو إلى التيار الماركسي الذي كان يشكل جزءا منه، وذلك لعدم دخول تلك الفترة الزمنية في نطاق هذه الدراسة ولعدم صلته المباشرة بموضوع البحث.